قرينة غرابة الإسناد وأثرها في الترجيح بين الروايات

The Criterion of Isnad Peculiarity and Its Impact on Weighing Between Narrations

10.35781/1637-000-117-002

د. عبدالرحمن محمد عبد مشاقبة*

*أستاذ السنة وعلومها المشارك - كلية الشريعة وأصول الدين
جامعة الملك خالد

الملخص

يتناول هذا البحث مسألة الترجيح بقرينة غرابة الإسناد، وهي إحدى القرائن الحديثية التي استخدمها المحدثون في تمييز الروايات المتعارضة. يهدف البحث إلى تعريف مفهوم غرابة الإسناد، ودراسة كيفية توظيفها كقرينة ترجيح بين الأحاديث، من خلال تحليل أقوال المحدثين، مثل الإمام أحمد بن حنبل، والدارقطني، وأبي حاتم الرازي وغيرهم. كما يستعرض البحث التطبيقات العملية لهذه القاعدة في نقد الحديث، ويوضح الحالات التي تكون فيها قرينة الترجيح أو التعليل. اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي، وخلص إلى أن غرابة الإسناد يمكن أن تكون دليلًا على الحفظ والإتقان في بعض الحالات، بينما قد تكون دلالة على الخطأ والوهم في حالات أخرى، وفقًا للسياق النقدي لكل حديث.

الكلمات المفتاحية :الترجيح، غرابة الإسناد، علوم الحديث، النقد الحديثي، الجرح والتعديل.

Abstract

This study examines the principle of Preferential Weighting based on the Peculiarity of the Isnad, a critical method employed by Hadith scholars to distinguish between conflicting narrations. The research aims to define Isnad peculiarity and explore its application as a weighting criterion through an analysis of the opinions of renowned scholars such as Imam Ahmad ibn Hanbal, Al-Daraqutni, and Abu Hatim Al-Razi. Furthermore, the study presents practical applications of this principle in Hadith criticism, clarifying cases where it serves as either a supporting or weakening factor. Using an inductive and analytical approach, the research concludes that an unusual Isnad can sometimes indicate accuracy and retention, while in other cases, it may signal an error, depending on the broader critical context.

Keywords: weighting, peculiarity of Isnad, Hadith sciences, Hadith criticism, Jarh wa Ta'dil.

ISSN : 2410-1818

المقدمة

الحمد لله رب العلمين والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وبعد:

يعد علم علل الحديث من أخفى أنواع علوم الحديث ذلك أن ميدانه أحاديث الثقات، التي جمعت شروط الصحة ظاهراً، لكنها تخفي سبباً يقدح في صحتها؛ لا يكاد يعرفه إلا الجهابذة من المحدثين، معتمدين في ذلك على معايير دقيقة، ثابتة للتأكد من صحة الحديث وسلامته، ومع هذه المعايير الدقيقة، وبالتلازم معها، أمعنوا النظر فيما يصاحب الحديث -سنداً ومتناً- من علامات ودلالات وقرائن تفيد في الترجيح بين الأقوال في الحديث نفسه، أو تعليله، أو الجمع بين القولين، وهذه القرائن تمثل عمدة نقاد الحديث في أحكامهم على الأحاديث، ومن هذه القرائن التي اعتنى بها نقاد الحديث، "قرينة غرابة الإسناد"، وهي قرينة جوهرية في الترجيح بين الروايات، إذ تُستخدم كعامل مرجح عند وجود تعارض بين الأسانيد.

أهمية الموضوع: تظهر أهمية الموضوع من خلال ما يلي:

1. بيان أثر القرائن في علم علل الحديث وفي الترجيح بين الروايات.
2. إبراز أهم سمات المنهج النقدي عند المحدثين، المتمثل بتتبع القرائن، والبحث عنها، وإعمالها.
3. دراسة قرينة غرابة الإسناد، ببيان معناها وعناية نقاد الحديث بها، وإعمالهم لها في الترجيح بين الروايات.
4. إعطاء صورة واضحة عن قرينة غرابة الإسناد وأثرها من خلال الأمثلة التطبيقية لعدد من نقاد الحديث ممن استعلها في الترجيح بين الروايات.
5. إسهامه في فهم أحد أدوات النقد الحديثي التي استخدمها العلماء في الترجيح والتعليل، مما يساعد الباحثين في الحديث وعلومه على فهم أعمق لمنهجية المحدثين في التعامل مع تعارض الروايات.

أهداف البحث: يتوقع من هذا البحث أن يحقق الأهداف الآتية :

1. التعريف بالقرينة والترجيح وبغرابة الإسناد.
2. بيان استخدام النقاد لقرينة غرابة السند للترجيح بين الطرق.
3. بيان مذاهب العلماء المتقدمين والمتأخرين في الأخذ بالقرائن عامة وبقرينة غرابة الإسناد خاصة من خلال عملهم في الترجيح بين الروايات
4. إظهار دقة منهج المحدثين في الترجيح بهذه القرينة أو التعليل بها.

ISSN : 2410-1818

مشكلة البحث

تكمن الإشكالية الرئيسة لهذا البحث في تساؤل رئيسي، هو: هل رجّح علماء الحديث بقرينة غرابة الإسناد، وما أثر ذلك في الترجيح بين الروايات؟ ويتفرع عن ذلك تساؤلات عدّة، منها:

- ما المقصود بغرابة الإسناد؟
- كيف تعامل علماء الحديث مع هذه القرينة؟
- ما مدى حجيتها في الترجيح بين الأسانيد؟
- هل هناك من استعملها من النقاد كقرينة تعليل؟

وبالتالي فإن من أهداف هذا البحث أيضاً تحليل هذه الإشكالية عبر دراسة تطبيقية، تسلط الضوء على أقوال المحدثين وأمثلتهم في هذا المجال.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي، حيث جمع الباحث طائفة من أقوال نقاد الحديث ونماذج لأمثلة تطبيقية تبين استعمالهم لهذه القرينة، ثم تحليلها للوصول إلى نتائج واضحة حول هذه القرينة.

الدراسات السابقة

كثيرة هي الدراسات العلمية التي تحدثت عن القرائن عند المحدثين بوجه عام، لكنني من خلال بحثي وسؤال أهل العلم بالتخصص، لم أجد من أفرد هذه القرينة ببحث خاص بها، إلا ما كتبه الدكتور عادل الزرقي في كتابه "قواعد العلل وقرائن الترجيح "من إشارات حول هذه القرينة، ومن هنا جاءت الفكرة وقوي العزم على كتابة بحث خاص بها.

ISSN : 2410-1818

هيكل البحث

جاء هذا البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة: فبينت فيها أهمية الموضوع، والهدف منه، ومنهج البحث فيه، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

المبحث الأول: مفهوم القرينة والترجيح وغرابة الإسناد، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم القرينة والترجيح لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: المقصود بقرينة غرابة الإسناد

المبحث الثاني: استخدامات النقاد لقرينة غرابة السند للترجيح بين الطرق، وفيه ستة مطالب

المطلب الأول: عبدالرحمن بن مهدي وسفيان بن عيينة

المطلب الثاني: يحيى بن سعيد القطان

المطلب الثالث: الإمام أحمد بن حنبل

المطلب الرابع: أبو زرعة الرازي وأبو حاتم الرازي

المطلب الخامس: الدارقطني (ت 385 هـ)

المطلب السادس: ابن حجر العسقلاني (ت 852 هـ)

المبحث الثالث: اختلاف العلماء في الاعتداد بقرينة غرابة الإسناد عند النظر في الروايات والموازنة بينها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نظر العلماء في موازنة نسق الرواة.

المطلب الثاني: أمثلة على التعليل بقرينة غرابة الإسناد.

ثم **الخاتمة** وفيها أهم النتائج.

ISSN : 2410-1818

المبحث الأول: مفهوم القرينة والترجيح وغرابة الإسناد

المطلب الأول: مفهوم القرينة والترجيح لغة واصطلاحاً.

أولا : مفهوم القرينة

القرينة في اللغة: قال ابن فارس: " القاف والراء والنون أصلان صحيحان، أحدهما يدل على جمع شيء إلى شيء، والآخر شيء ينتأ بقوة وشدة"[1] ، والأصل الأول هو الأقرب إلى معنى القرينة عند المحدثين.

أما في الاصطلاح

عرّفها الجرجاني بقوله: " أمر يشير إلى المطلوب"[2]، وهذا تعريف مطلق يشمل القرينة في مختلف العلوم الشرعية واللغوية.

أما في الاصطلاح الشرعي، فلم أجد من عرّفها، لذا قال المازري: "لا يمكن الإشارة إليها بعبارة تضبطها"[3]، وقال الزركشي: "لم يتعرضوا لضابط القرائن"[4].

وأما عند المعاصرين المتخصصين بعلم الحديث وعلله، فإن أول من وجدته قد عرّفها منهم: الدكتور أحمد معبد فقال: "ما يدل على المراد دون تصريح به، وذلك مما يكون له تعلق مباشر أو غير مباشر من الألفاظ أو الإشارات التي تؤثر في توجيه دلالة اللفظ أو العبارة المستعملة في بيان درجة حديث الراوي، أو بيان حاله جرحاً أو تعديلاً "[5].

---

(1) أحمد بن فارس بن زكريا، "معجم مقاييس اللغة"، تحقيق عبدالسلام هارون، (بيروت، دار الفكر، 1979م)، مادة قرن، 5: 76.

(2) علي بن محمد بن علي الجرجاني، "التعريفات"، تحقيق مجموعة من العلماء، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1983م)، 1: 56.

(3) البحر المحيط في أصول الفقه، 325/4

(4) المصدر نفسه.

(5) أحمد معبد عبدالكريم، "ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الأفراد والتكرير والتركيب ودلالة كل منها على حالة الراوي والمروي"، (ط1، الرياض، أضواء السلف، 2004م)، ص22-23.

ISSN : 2410-1818

ثانياً: مفهوم الترجيح

الترجيح في اللغة:

جاء في معاجم اللغة: رجح الشيء على الشيء رجوحاً ورجاحاً[6]، رجح الميزان يرجُح ويرجَح بالضم والفتح رجحانا فيهما، أي مال[7].

أما في الاصطلاح

اعتنى أهل الأصول في وضع تعريف للترجيح، ولعل أول من عرّفه منهم: الفخر الرازي، فقال: "تقوية طريق على آخر ليعمم الأقوى، فيُعمل به، ويطرح الآخر"[8]، وقد تبعه على هذا التعريف جماعة من الأصوليين[9]. كما عرّفها السيوطي بقوله: "تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى، ليعمل بها"[10].

المطلب الثاني: المقصود بقرينة غرابة الإسناد:

قبل ذكر المقصود بغرابة السند، سأذكر مثالاً يساعد في بيان المقصود بها في هذا البحث، وهو ما أورده عبدالله بن الإمام أحمد في سؤالاته لأبيه[11]، إذ قال: "سألت أبي عن حديث هشيم، عن حصين، عن عمرو بن مرة، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرفع، قال: رواه شعبة[12]، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن عبد الرحمن اليحصبي، عن وائل، عن النبي صلى الله عليه وسلم، خالفَ حصينٌ شعبةَ، فقال: شعبة أثبت في عمرو بن مرة من حصين، القول قول شعبة، **من أين يقع شعبة على أبي البختري عن عبد الرحمن اليحصبي عن وائل؟!**"

(6) محمد بن الحسن بن دريد، "جمهرة اللغة"، تحقيق رمزي بعلبكي، (ط1، بيروت، دار العلم للملايين، 1987م)، 1: 437.

(7) محمد بن أبي بكر الرازي، "مختار الصحاح"، (ط5، بيروت، المكتبة العصرية، 1999م)، 118.

(8) المحصول، 443/2.

(9) منهم: أبو الفضائل الأرموي (ت 594هـ)، في كتابه الحاصل، 967/2، والقاضي البيضاوي (ت 685هـ)، في كتابه منهاج الوصول، 787/2.

(10) في كتابه: "معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم"، تحقيق محمد إبراهيم عبادة، (ط1، القاهرة، مكتبة الآداب، 2004م)، ص69، ولعل تعريفه أقرب ما يمكن لتعريف قرينة الترجيح عند المحدثين.

قد آثرت الاختصار في تعريف القرينة والترجيح؛ لأن كثيراً من الدراسات العلمية والرسائل الجامعية المختصة بالقرائن قد استوفت ذلك.

(11) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، 463/1

(12) أخرجها الإمام أحمد في مسنده، 141/31 برقم 18848، وفي إسناده عبدالرحمن اليحصبي، مجهول الحال، ذكره ابن حبان في الثقات (107/5)، وقال: "عداده في الكوفيين"، ولم يذكر له إلا تلميذا واحداً، وشيخاً واحداً.

ISSN : 2410-1818

نجد في هذا المثال أن الإمام أحمد رجّح رواية شعبة على رواية حصين لقرينتين: الأولى أن شعبة أثبت في عمرو بن مرة من حصين، والثانية: أن الإسناد الذي جاء به شعبة إسناد يصعب حفظه لغرابته ووعورته، وأن الألسن لا تستسهله، فأن يأتي شعبة بذكر إسنادٍ يُستغرب، دليلٌ على حفظه وتثبته بخلاف من سلك الطريق السهل الذي تسبق إليه الألسنة.

وهذا المعنى المستنبط من كلام الإمام أحمد نجده صريحاً في قول ابن رجب، حين قال: "إن كان المنفرد عن الحفاظ، مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور، والحفاظ يخالفونه، فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطئه، لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً. فيسلكه من لا يحفظ"[(13)].

ثم ذكر ابن رجب مثالاً على ذلك، وهو "ما يرويه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب بن أبي سبيعة الضبعي، عن الحارث أن رجلاً قال: يا رسول الله إني أحب فلاناً. قال: أعلمته؟ قال: لا، الحديث.

هكذا رواه حماد بن سلمة، وهو أحفظ أصحاب ثابت، وأثبتهم في حديثه، كما سبق[(14)]، وخالفه من لم يكن في حفظه بذاك من الشيوخ الرواة عن ثابت، كمبارك بن فضالة، وحسين بن واقد، ونحوهما[(15)]، فرووه عن ثابت، عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم، وحكم الحفاظ هنا بصحة قول حماد، وخطأ من خالفه، منهم أبو حاتم[(16)]، والنسائي[(17)]، والدارقطني[(18)].

قال أبو حاتم: "مبارك لزم الطريق"، يعني أن رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة، مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قل حفظه، **بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإن في إسناده ما يستغرب فلا يحفظه إلا حافظ**، وأبو حاتم كثيراً ما يعلل الأحاديث بمثل هذا وكذلك غيره من الأئمة"[(19)].

---

(13) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، 841/2. والحديث الذي ذكره

(14) كان ابن رجب قد ذكر أن حماداً هو أحفظ أصحاب ثابت، 621/2.

(15) أخرج رواية مبارك، أبو داود في سننه، 445/7/ 512، وأحمد في المسند 494/19/ 12514، ومبارك مدلس إلا أنه صرّح بالتحديث، كما أخرج الإمام أحمد رواية حسين بن واقد 418/19/ 12430، وقد حكم الشيخ الألباني ومحققو المسند على رواية مبارك بالحسن؛ لأجله، وصحح محققو المسند رواية حسين بن واقد.

(16) علل الحديث لابن أبي حاتم، 657/5.

(17) ذكر ذلك في عمل اليوم والليلة، ص223.

(18) في العلل له، 2361/24/12

(19) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، 842/2.

ISSN : 2410-1818

ولعلي بعد ما تقدم أستطيع أن أبين المقصود بقرينة غرابة الإسناد، فأقول: **أن يعمد أحد نقاد الحديث إلى اختيار طريق من طرق الحديث التي تساوت في الصحة مع طريق أخرى، بسبب صعوبة حفظها؛ لغرابتها ووعورتها**[20].

وإذا تبين ذلك، فيجدر الإشارة إلى أنه غرابة الإسناد هنا ليس المقصود بها الحديث الغريب، الذي هو ما ينفرد بروايته راوٍ واحد، وهو قسمان: غريب مطلق ، وغريب نسبي[21]، فغرابة الإسناد هنا هي طريق أخرى للحديث لا يحفظها إلا ثبت متقن لوعورتها وعدم اشتهاراها على الألسن.

المبحث الثاني: استخدامات النقاد لقرينة غرابة السند للترجيح بين الطرق.

توارد جمع من نقاد الحديث على استعمال هذه القرينة للترجيح بين طرق الحديث الواحد، وسأذكر في هذا المبحث جمع من النقاد ممن أعملوا هذه القرينة وأخذوا بها، ومن ذلك:

المطلب الأول: عبدالرحمن بن مهدي(ت 198هـ) وسفيان بن عيينة (ت 198هـ)[22].

قال الحميدي: حدثنا سفيان، حدثنا صفوان بن سُليم، عن امرأة يقال لها أُنيسة، عن أم سعيد بنت مُرة الفَهرية عن أبيها أن رسول الله ﷺ قال: "أنا وكافل اليتيم له أو لغيره في الجنة كهاتين، وأشار بإصبعيه"[23]، قيل لسفيان[24]: فإن عبد الرحمن بن مهدي يقول: إن سفيان أصوب في هذا الحديث من مالك.

قال سفيان: وما يدريه، أدرك صفوان؟

فقالوا: لا، ولكنه قال: إن مالكاً قاله عن صفوان، عن عطاء بن يسار، وقال سفيان: عن أُنيسة عن أُم سعيد بنت مرة، عن أبيها، فمن أين جاء بهذا الإسناد؟!!

قال سفيان: ما أحسن ما قال، لو قال لنا صفوان عن عطاء بن يسار، كان أهون علينا **من أن نجيء بهذا الإسناد الشديد**"[25].

---

(20) استفدت هذا التعريف من أحد المحكمين للبحث، جزاه الله خيراً.

(21) أنظر: ابن حجر، نزهة النظر، ص28.

(22) جمعت بينهما في هذا المطلب؛ لورود ذلك منهما في حديث واحد، ولاتفاق سنة وفاتيهما رحمهما الله.

(23) أخرجها الحميدي في "المسند" (861) ، والبخاري في "الأدب المفرد" (133) ، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (838) ، (58/3) ، والطبراني في "الكبير" (320/20 رقم 758) ، وابن عبد البر في "التمهيد" (246/16)، وغيرهم، وفي إسناده: أُنيسة وأم سعيد لم أقف على كلام فيهما لعلماء الجرح والتعديل، وقد صححها الألباني في كتابه "صحيح الأدب المفرد"، (ص75)، أما رواية مالك فلم أقف على من أخرجها سوى ما ذكره ابن أبي حاتم في العلل، 336/5.

(24) القائل هو الحميدي.

(25) الفسوي، المعرفة والتاريخ، 706/2 وما بعدها.

ISSN : 2410-1818

قلت: يظهر بهذا المثال كيف استدل عبدالرحمن بن مهدي على ترجيح طريق سفيان على طريق مالك، ذلك أن مالكاً سلك الطريق السهل، طريق صفوان عن عطاء، وهي أسهل للحفظ وأجرى على الألسنة، أما الطريق التي ذكرها سفيان فإنها طريق مستغربة وعرة شديدة لا يسلكها إلا حافظ متقن متيقن من حفظه؛ فلأجل ذلك رجّح ابن مهدي طريقه، ووافقه ابن عيينة على ذلك، واستحسن القرينة التي استعملها.

المطلب الثاني: يحيى بن سعيد القطان (ت 198هـ)

قال الخطيب البغدادي في تاريخه[26] بإسناده عن أبي بكر محمد بن خلاد الباهلي، قال: حدثنا يحيى بن سعيد القطان، قال: كنتُ إذا أخطأتُ قال لي سفيان الثوري: أخطأتَ يا يحيى، فحدّث يوماً عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: "الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم"[27].

قال يحيى بن سعيد: فقلت: أخطأتَ يا أبا عبدالله، هذا أهون عليك.

قال: فكيف هو يا يحيى؟

قال: قلت: حدثنا عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن زيد بن عبدالله، عن عبدالله بن عبدالرحمن، عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ[28]، فقال لي: صدقت يا يحيى.

قلت: يتضح لنا هنا أن سبب تخطئة يحيى القطان للثوري، أن الثوري سلك الطريق الأهون، ثم بيّن القطان الطريق الصحيحة، وهي بالنظر فيها والتأمل طريق مستغربة صعبة لا تسبق إليها الألسنة، وهي أيضاً خلاف الجادة المشهورة المسلوكة، لأجل ذلك وافقه الثوري فيما قال، وصدّقه.

كما يظهر لنا في هذا المثال، أن الترجيح بقرينة غرابة الإسناد، هو مقابل التعليل بقرينة سلوك الجادة، وبالتالي فإن الكلام في القرينتين متقارب، وكل واحد منهما عكس الأخرى.

(26) هذه الحادثة أوردها الحربي في الجزء الثالث من فوائده المنتقاة، ص68، لكن سياق الخطيب في تاريخه أتم فقدمته، 206/16.

(27) أخرجه بهذا الإسناد: الطبراني في المعجم الأوسط، 4189/277/4، وقال عقبه: "لم يرو هذا الحديث عن نافع، عن ابن عمر إلا برد بن سنان، وهشام بن الغاز، وعبد الله بن عامر الأسلمي"، ورواه مالك بن أنس، وعبيد الله بن عمر، وأيوب السختياني، والناس، عن نافع، عن زيد بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر، عن أم سلمة رضي الله عنها".

(28) الحديث من طريق نافع عن زيد بن عبدالله، أخرجها مسلم في صحيحه، 2065/1634/3.

ISSN : 2410-1818

المطلب الثالث: الإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ)

تقدم في المبحث الأول ذكر مثال لهذه القرينة عند الإمام أحمد بن حنبل، وهي قوله: "**من أين يقع شعبة على أبي البختري عن عبد الرحمن اليحصبي عن وائل؟!**" إشارة منه إلى غرابة الإسناد الذي جاء به شعبة، وأنه دليل حفظ واتقان.

وكان الإمام أحمد قد أشار إلى ما يتصل بهذه القرينة بكلام بيّن فيه أن الأقل حفظاً وضبطاً يركن للطريق الأسهل، فقال: "أهل المدينة إذا كان الحديث غلطاً يقولون: ابن المنكدر عن جابر، وأهل البصرة يقولون: ثابت عن أنس، يحيلون عليهما"[29].

قال ابن رجب مبيناً معنى كلام الإمام أحمد: "لما اشتهرت رواية ابن المنكدر عن جابر، ورواية ثابت عن أنس صار كل ضعيف وسيء الحفظ إذا روى حديثاً عن ابن المنكدر يجعله عن جابر عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وإن رواه عن ثابت جعله عن أنس عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم"[30]، وهو بذلك يشير أن الضعيف وسيء الحفظ يركن دوماً للطريق الأسهل المعروف، أما الحافظ الضابط لحديثه فإنه يرويه كما سمعه وإن كان الطريق مستغرباً".

المطلب الرابع: أبو زرعة الرازي (ت 264هـ) وأبو حاتم الرازي (ت 277هـ)[31].

استعمل أبو زرعة الرازي هذه القرينة كغيره من النقاد في ترجيح أحد الوجوه في حديث سأله عنه ابن أبي حاتم، فقد أورد ابن أبي حاتم أنه سأل أبا زرعة عن حديث رواه ضمرة، عن الثوري، عن حميد، عن أنس، عن النبي ﷺ: أنه طاف على نسائه في غسل واحد[32]؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأ؛ أخطأ ضمرة؛ إنما هو: الثوري، عن معمر، عن قتادة، عن أنس[33].

ثم قال أبو زرعة: لو كان عند الثوري: عن حميد، عن أنس؛ كان لا يحدث به عن معمر، عن قتادة، عن أنس"[34].

---

(29) ابن رجب، شرح علل الترمذي، 138/2

(30) المصدر نفسه.

(31) جمعت بينهما في مطلب واحد لكون الأمثلة جميعها مما سألهما عنها ابن أبي حاتم في كتاب العلل.

(32) لم أقف على من أخرج رواية ضمرة هذه.

(33) أخرجها الإمام أحمد في المسند، 262/20 برقم 12925، وابن ماجه في سننه 588/372/1 ، والنسائي في سننه الكبرى 9036/143/1، من طريق عبد الرحمن بن مهدي. والترمذي في جامعه 140/259/1 ، وابن ماجه في سننه 588/372/1، من طريق أبي أحمد الزبيري، كلاهما عن سفيان، به، والحديث صحيح رجاله ثقات، وقال الترمذي عقب إخراجه للحديث: "حديث أنس حديث حسن صحيح".

(34) علل الحديث، 422/1.

ISSN : 2410-1818

قلت: يظهر هنا أن أبا زرعة قد أعلّ طريق ضمرة عن الثوري عن حميد، عن أنس، وبيّن خطأها، وهي طريق مشهورة، بورود رواية للحديث يرويها الثوري عن معمر عن قتادة عن أنس، وهذا إسناد مستغرب، إذ لو كان الحديث عند الثوري عن حميد، لما احتاج للطريق المستغربة والأصعب في الحفظ ليرويه بها، ومما يساعد على هذا الفهم أن الحديث بطريقه المشهور- الثوري عن حميد، عن أنس- التي خطّئها أبو زرعة، لم أقف على من أخرجها.

أما أبو حاتم فقد أكثر من استخدام هذه القرينة في بيان ترجيحه لأحد أوجه الاختلاف[35]، ومن ذلك أن ابنه سأله عن حديث "رواه النعمان بن المنذر، عن مكحول، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ قال: "من حافظ على ثنتي عشرة ركعة في يوم وليلة، بني له بيت في الجنة"[36].

فقال أبي: لهذا الحديث علة؛ رواه ابن لهيعة، عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن مولى لعنبسة بن أبي سفيان، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ[37].

قال أبي: هذا دليل أن مكحول لم يلق عنبسة، وقد أفسده رواية ابن لهيعة.

قلت لأبي: لم حكمت برواية ابن لهيعة، وقد عرفت ابن لهيعة وكثرة أوهامه؟

قال أبي: في رواية ابن لهيعة زيادة رجل، ولو كان نقصان رجل، كان أسهل على ابن لهيعة حفظه"[38].

قلت: نجد في هذا الحوار العلمي أنّ أبا حاتم الرازي قد بيّن أن رواية ابن لهيعة لهذا الطريق، على ما في ابن لهيعة من كلام وكثرة أوهام، قد بينت فساد رواية النعمان بن المنذر عن مكحول عن عنبسة، وقد أفصح أبو حاتم عن سبب ترجيح لرواية ابن لهيعة، وهو أن في إسناد روايته زيادة رجل في الإسناد، وكان الأسهل على ابن لهيعة أن يرويه دون زيادة هذا الرجل، أي أن زيادة الرجل تدل على مزيد حفظه واتقانه لهذا الحديث، والله أعلم.

على أن هذا الحديث عند دراسته وبيان أقوال العلماء فيه نجدهم قد اختلفوا فيه بين من رجّح رواية النعمان لوجود متابعات له، وبيّن من رجّح رواية ابن لهيعة، والذي يعنينا في هذا المقام، هو ترجيح أبي حاتم لرواية ابن لهيعة بقرينة إتيان ابن لهيعة بطريق فيه زيادة رجل، وهذا طريق فيه وعورة لا تسبق

(35) أُنظر: علل الحديث لابن أبي حاتم، 427/2، 535/3، 374/3، 596/4، 349/6،

(36) أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (36/7) تعليقا، وأبو داود في "سننه" (1269) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (1191 و1192) ، والطبراني في "المعجم الكبير" (232/23-233 رقم441 و442) و (236/23 رقم458) ، وفي "الأوسط" (3083 و3162) ، وفي "مسند الشاميين" (1263 و3633) ، والحاكم في "المستدرك" (302/1)

(37) أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (326/6 رقم26772) ، والطبراني في "الكبير" (236/23 رقم 457)

(38) علل الحديث لابن أبي حاتم، 427/2.

ISSN : 2410-1818

إليه الألسنة، وأنه عدل عن الطريق الأسهل عليه بدون زيادة رجل في الإسناد. وهذا يدل على مزيد حفظ واتقان لهذه الطريق الغريبة، أقله في هذا الحديث عند ابن لهيعة المتكلم فيه[39].

المطلب الخامس: الدارقطني (ت 385 هـ)

أكثر الإمام الدارقطني من استخدام هذه القرينة دون أن يشير إليها صراحة كما فعل من تقدمه من العلماء، بل كان يرجّح بها، ومن يخرّج الحديث، ويطالع الوجوه ويدرسها، يجد أن مما كان يركن إليه الدارقطني في ترجيحه لبعض الطرق هو غرابة السند، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

المثال الأول:

"سُئل عن حديث المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، بينا رسول الله ﷺ متكئاً، إذ جاءه رجل، فقال: أيكم ابن عبد المطلب؟ فقالوا: الأمغر المرتفق[40]، فدنا منه، وقال: إني سائلك ومشدد عليك في المسألة، فذكر شرايع الإسلام، الحديث بطوله.

فقال: يختلف فيه على سعيد المقبري، فروى عن عبيد الله بن عمر، وعن أخيه عبد الله، وعن الضحاك بن عثمان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة[41].

ووهموا فيه على سعيد، والصواب ما رواه الليث بن سعد[42]، عن سعيد المقبري، عن شريك بن أبي نمر، عن أنس بن مالك"[43].

قلت: من يعلم الأسانيد وشهرتها ومداراتها، يعرف أن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة، أو سعيد المقبري عن أبي هريرة طريق معروفة مشهورة مسلوكة[44]، ولا يعدل عنها إلى طريق وعرة يصعب سلوكها ويقل دورانها على الألسنة، إلا حافظ متقن ثبت، وهذا السبب الذي لأجله رجّح الدارقطني طريق الليث بن سعد، عن المقبري، عن شريك بن أبي نمر، عن أنس، فهي طريق وعرة غير مسلوكة، والعدول إليها وترك الطريق السهل، يدل على مزيد حفظ لهذه الطريق الغريبة، وإلا فحفظ الجادة والإسناد المطروق دائما أسهل، والدارقطني وإن لم يصرّح بهذه القرينة، فقد وضحها ابن حجر، فقال:

---

(39) وهذا مما يؤكد منهجية نقاد الحديث أن لهم في كل حديث نقد خاص.

(40) أي: هو "الأحمر المتكئ على مرفقه، مأخوذ من المغرة، وهو هذا المدر الأحمر الذي تصبغ به الثياب"، النهاية في غريب الحديث، 345/4

(41) أخرجها النسائي في سننه 429/4 برقم 2094، وبين النسائي أنها طريق مخالفة بما تقدمها من طرق.

(42) أخرجها البخاري في صحيحه 23/1 برقم 63.

(43) علل الدارقطني، 150/8.

(44) مما يدل على شهرتها أن المزي في التحفة 467/9 وما بعدها ذكر لسعيد المقبري عن أبي هريرة 146 حديثاً، وفي مقابل ذلك لم يذكر إلا ثلاثة أحاديث من رواية شريك عن أنس 238/1.

ISSN : 2410-1818

"تترجح رواية الليث بأن المقبري عن أبي هريرة جادة مألوفة، فلا يعدل عنها إلى غيرها إلا من كان ضابطاً متثبتاً"[45].

المثال الثاني:

سُئل الدارقطني عن حديث "سالم، عن أبيه: قال رسول الله ﷺ: إذا خلقت النفس، قال ملك الأرحام: أي رب، أذكر أم أنثى؟ قال: فيقضي الله إليه، فيكتب ما هو لاق، حتى النكبة ينكبها، حتى يموت.

فقال: يرويه الزهري، واختلف عنه؛

فرواه صالح بن أبي الأخضر[46]، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، وتابعه الأوزاعي[47]، عن الزهري، على ذلك.

وخالفه يونس بن يزيد[48]، فرواه عن الزهري، عن عبد الرحمن بن هُنيدة، عن ابن عمر.

وكذلك رواه معمر، وعمر بن سعيد بن سُريج، إلا أنه قال: ابن أبي هُنيدة.

ورواه عمرو بن دينار، عن الزهري، عن ابن هنيدة، عن ابن عمر، موقوفا، وحديث يونس أصح"[49].

قلت: سلسلة الزهري عن سالم عن أبيه، سلسلة مشهورة معروفة، رُويت بها أحاديث كثيرة جداً[50]، وهي أسهل على الألسنة وأيسر من الإسناد الشديد الذي جاء به يونس، فهو إسناد وعر لا يتفطن له إلا حافظ متثبت من حفظه، وهذه القرينة مع قرائن أخرى تعضدها في الحديث، مثل كون يونس من المقدمين في الزهري، ووجود المتابعات له، جعلت الدارقطني يرجّح رواية يونس[51] على رواية صالح ابن أبي الأخضر، وقد كان أيسر على يونس أن يرويه عن سالم عن أبيه.

وترجيح الدارقطني بغرابة الإسناد يظهر هنا بطريق الإشارة لا بالتصريح كما بينت بداية.

---

(45) فتح الباري 150/1:

(46) أخرجها ابن أبي عاصم في السنة، 82/1، والبزار في مسنده 256/12، وصالح متكلم فيه، وليس هو من أصحاب الزهري المقدمين فيه.

(47) لم أقف عليها.

(48) أخرجها الدارمي في الرد على الجهمية (ص150)، والبخاري في التاريخ الكبير، 360/5، والفسوي في المعرفة والتاريخ 414/1 وغيرهم، وإسنادها صحيح، رجالها ثقات.

(49) علل الدارقطني، 133/13.

(50) أُنظر: تحفة الأشراف، 365/5، وكذلك يظهر هذا الأمر باستخدام الموسوعات الحديثية الحاسوبية

(51) وقد رجحها أيضاً البخاري في تاريخه الكبير، 361/5.

ISSN : 2410-1818

المطلب السادس: ابن حجر العسقلاني (ت 852 هـ)

أكثر الحافظ ابن حجر من استعمال هذه القرينة[52]، بل إنه كان يبين أحيانا في بعض الأحاديث المختلفة أن ترجيحات من تقدمه من العلماء إنما كان لهذه القرينة[53]، وسأبين من خلال المثال التالي على ذلك:

في أثناء شرح ابن حجر للحديث الذي يرويه عبدالله بن المبارك، عن يونس، عن عُقيل، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، أنها كانت تأمر بالتلبين[54] للمريض، الحديث[55]، ذكر ابن حجر أن الحديث عند الترمذي[56] برواية يونس، عن الزهري، ليس بينهما عُقيل، وذكر أيضاً أن المزي[57] أشار إلى أنه هكذا جاء في نسخ الترمذي، ليس فيه عُقيل، وساق بعد ذلك ابن حجر عدة طرق تبين اختلاف الرواة في هذا الحديث، بين من أثبت عُقيل في الإسناد، وبين من رواه بدونه، ثم رجّح ابن حجر الإسناد الذي فيه عُقيل، وقال: "وهذا هو المحفوظ، وكأن من لم يذكر فيه عُقيلاً جرى على الجادة؛ لأن يونس مكثر عن الزهري"[58].

قلت: نلمح من تصرف ابن حجر أنه رأى غرابة الإسناد بكون يونس يرويه عن عقيل عن الزهري، والعادة أن يروي يونس عن الزهري مباشرة دون واسطة، ورواية يونس عن الزهري مباشرة، طريق مشهورة مسلوكة، تسبق إليها الألسنة، فلما وقع الاختلاف بين تلاميذ ابن المبارك في ذلك، رجّح ابن حجر الإسناد المستغرب، مع قرائن أخرى تؤيد ذلك[59]، والله أعلم.

(52) من الأمثلة لذلك عنده: في هدي الساري، ص371، وفي الفتح: 181/1، 317/3، 297/9، 584، وغيرها.

(53) من الأمثلة عند ابن حجر ما تقدم قبل قليل عند الكلام عن الإمام الدارقطني أن ابن حجر أيّد ترجيح الدارقطني بقرينة غرابة الإسناد.

(54) التلبين: حساء يعمل من دقيق أو نخالة، وربما جعل فيها عسل، سميت به تشبيها باللبن. لبياضها ورقتها، النهاية غريب الحديث والأثر، 229/4

(55) أخرجه بالإسناد أعلاه: البخاري في صحيحه، 124/7 برقم 5689 وغيره.

(56) في سننه، 451/3 عقب الحديث رقم 2039.

(57) تحفة الأشراف للمزي، 61/12.

(58) فتح الباري لابن حجر، 146/10

(59) منها: نص العلماء على أن عقيل تفرد به عن الزهري.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثالث: اختلاف العلماء في الاعتداد بقرينة غرابة الإسناد عند النظر في الروايات والموازنة بينها.

المطلب الأول: نظر العلماء في موازنة نسق الرواة

بعد ما تقدم ذكره قد يتبادر إلى الأذهان تساؤل هو: هل غرابة الإسناد تعد دوما قرينة ترجيح؟ أو بعبارة أخرى هل من لم يسلك الجادة تكون روايته راجحة على من سلكها؟

فأقول: إن المطالع لكلام النقاد في هذا الجانب يجد أن غرابة الإسناد عندهم لا تعد دائماً قرينة ترجيح، بل قد تكون أحياناً قرينة تعليل، فليس كل سند يستغرب دليل على أن صاحبه حافظ متقن، والمطالع في كتب العلل يجد أمثلة كثيرة على تعليل النقاد للإسناد الغريب، ولعل أكثر من علّل الأحاديث بغرابة الإسناد أبو حاتم الرازي، مع أنه قد استعملها - كما تقدم معنا- في ترجيح بعض الروايات، ومن ذلك أن ابنه كان يسأله أحياناً عن بعض طرق الأحاديث، فيجيبه بأنه: لا يجيء[60] أو لا يستوي[61]، أو ليس له نظام[62]، أو يستحيل[63]، أو لا يكون[64].

وقد أشار الدكتور نور الدين عتر إلى مسألة التعليل بغرابة الإسناد، فذكر أن بموازنة نسق الرواة في الإسناد بمواقعهم في عامة الأسانيد، يتبين أن هذا الإسناد تفرد عن المعروف من وقوع رواته في الأسانيد، مما ينبه على علة خفية فيه، وإن كانت هذه العلة يصعب تعيينها[65].

كما أشار إلى ذلك الشيخ طارق عوض الله حيث قال: " قد تجيء متابعة من راو لآخر عن شيخ من الشيوخ، فيرى أهل العلم أن هذه المتابعة خطأ، والصواب أن الحديث حديث الرجل الأول، .....، لكن؛ أحياناً يستدل أئمة الحديث على عدم صحة هذه المتابعة بغرابة الإسناد، من حيث إن رواية هذا المتابع عن هذا الشيخ لا تعرف، ولا تجيء في الأحاديث، فيقولون في إعلال مثل ذلك: "فلان عن فلان لا يجيء"، أو "فلان لا يُعرف بالأخذ عن فلان"، ونحو هذا"[66].

---

(60) أُنظر علل الحديث لابن أبي حاتم، 535/2، 580/2، 86/3، 252/3، 353/3، 554/3، 599/3، 99/4، 262/5، 464/5، 95/6، 383/6، 475/6.

(61) المصدر نفسه، 423/4، 695/4.

(62) المصدر نفسه، 211/3.

(63) المصدر نفسه، 252/3.

(64) المصدر نفسه، 660/4، يسر الله أمر دراستها ببحث مستقل.

(65) أُنظر: لمحات موجزة في أصول علل الحديث، ص81

(66) الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، ص269.

ISSN : 2410-1818

وفي المطلب التالي سأذكر أمثلة على إعلال المحدثين لبعض الروايات بسبب غرابة الإسناد فيها.

المطلب الثاني: أمثلة على التعليل بقرينة غرابة الإسناد.

المثال الأول:

قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه يحيى بن حمزة[67]، عن المطعم بن المقدام، عن الحسن بن أبي الحسن؛ أن معاوية قال لابن الحنظلية: حدثنا حديثا سمعته من رسول الله ﷺ، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة؟

قال أبي: هذا عندي وهم؛ رواه أبو إسحاق الفزاري، عن المطعم بن المقدام، عن جسر بن الحسن، عن يعلى بن شداد، عن سهل بن الحنظلية، عن النبي ﷺ؛ وهذا أشبه.

قلت لأبي: فلِمَ لمْ تحكم للحديث المرسل ؟

فقال: المطعم عن الحسن ليس له معنى؛ لم يسمع منه. والحسن البصري عن سهل بن الحنظلية لا يجيء، وأبو إسحاق الفزاري أحفظ وأتقن من يحيى بن حمزة"[68].

قلت: في هذا المثال نجد أنا أبا حاتم قد حكم بخطأ الطريق المرسلة وهي طريق مستغربة إذ الجادة أن يكون الحديث موصولاً، فاستفسر ابنه عنه ذلك، فبيّن له أسباب ذلك، ومنها أن الحسن البصري لا يروي عن سهل بن الحنظلية، فكانت غرابة هذا الإسناد من أساب تعليل هذه الطريق، والله أعلم.

المثال الثاني:

أخرج الإمام البخاري في صحيحه[69] قال: حدثنا عثمان، قال: حدثنا جرير، عن منصور، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: مر النبي ﷺ بحائط من حيطان المدينة، أو مكة، فسمع صوت إنسانين يعذبان في قبورهما، ... الحديث"، ثم أخرج الحديث نفسه، فقال: "حدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا محمد بن خازم، قال: حدثنا الأعمش، عن مجاهد، عن طاووس، عن ابن عباس قال: مر النبي ﷺ بقبرين، ... الحديث"[70].

قلت: نلحظ هنا أن إسناد الحديث الأول الذي يروي فيه مجاهد عن ابن عباس مباشرة، أنها جادة مشهورة مسلوكة، ووُجد من يخالفها بذكر طاووس بين مجاهد وابن عباس، وهذا إسناد يُستغرب لجريان العادة بأن يروي مجاهد عن ابن عباس دون واسطة بينهما، إلا أن الإمام البخاري قد

(67) أخرجها الطبراني في المعجم الكبير، 98/6 برقم 5623، وابن قانع في معجم الصحابة، 268/1.

(68) علل الحديث لابن أبي حاتم، 352/3.

(69) 53/1 برقم 216.

(70) 53/1 برقم 218.

ISSN : 2410-1818

أخرج الوجهين في صحيحه، مما يعني تصحيحه لهما، وأنه لم يعل أحدهما بالآخر، وأنه لم يرجح الإسناد المستغرب.

ومقصدي من إيراد هذا المثال أنه لا يحكم دائما بترجيح الإسناد المستغرب، كما أنه لا يحكم دائما بتعليل من سلك الجادة[71].

وشبيه بهذا المثال الحديث الذي سئل عنه الدارقطني في علله "حديث سعيد بن المسيب، عن عمر، عن النَّبي ﷺ: لا نذر ولا يمين في معصية اللّه. فقال: هو حديث يرويه عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المُسيَّب، عن عمر. واختُلف عن عمرو؛ فرواه مُطَرِّف بن طَريف[72]، وحَبيب المُعَلِّم[73]، عن عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المُسيَّب، عن عمر. وعند عمرو بن شعيب فيه إسناد آخر، عن أَبيه، عن جدّه، عن النَّبي ﷺ. يرويه المُثنَّى بن الصَّباح وغيره[74]. ويشبه أَن يكونا صحيحين، واللّه أَعلم"[75].

قلت: في هذا المثال أُختلف على عمرو بن شعيب، فرواه مطرّف وحبيب وغيرهما، عن عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المسيب، عن عمر، وخالفهما المثنى بن الصباح وجماعة معه فرووه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهذه جادة مسلوكة ونسخة مشهورة رُويت بها أحاديث كثيرة، ومع ذلك نجد أن الإمام الدارقطني لم يرجّح الإسناد المستغرب، وأعل إسناد من سلك الجادة، بل صححهما كلاهما.

وبمثل هذه الأمثلة يتأكد لنا منهج نقاد الحديث، أن لهم في كل حديث نقد خاص وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه، كما قال ابن رجب[76].

(71) على أن الإمام الترمذي قد سأل الإمام البخاري عن هذا الحديث (العلل الكبير، ص42) فرجّح رواية الأعمش، وهذه مسألة تحتاج بحث مفرد، يسر الله ذلك.

(72) أخرج روايته ابن عدي في الكامل (25/4)

(73) أخرجه أبو داود في «سننه» 227/3 (3272)، والبزار في «مسنده» 419/1 (294) وابن حبان في «صحيحه» 10 / 197 (4355)، والحاكم في «مستدركه» 4 / 333 (7823) والبيهقي في «سننه الكبير» 112/10 (20038)

(74) ممن أخرجها: أبو داود في «السنن» 2/ 258 (2190)، والترمذي في «السنن» 3 / 478 (1181)، والنسائي في «السنن» 7/ 288 (4612)، وابن ماجه في «السنن» 660/1 (2047)، وأحمد في «المسند» 392/11 (6780)

(75) علل الدارقطني، 155/2.

(76) شرح علل الترمذي، 27/2.

ISSN : 2410-1818

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد استعراض موضوع **الترجيح بقرينة غرابة الإسناد**، والبحث في أقوال المحدثين وتطبيقاتهم لهذه القاعدة في نقد الأحاديث، توصل البحث إلى عدد من النتائج المهمة، من أبرزها:

- تبين أن غرابة الإسناد تعني أن يعمد أحد نقاد الحديث إلى اختيار طريق من طرق الحديث التي تساوت في الصحة مع طريق أخرى، بسبب صعوبة حفظها؛ لغرابتها ووعورتها وهو ما يمكن أن يكون دليلًا على ضبط الراوي وإتقانه في بعض الحالات، أو على وهمه وخطئه في حالات أخرى.
- أن كبار المحدثين قد اعتمد هذه القرينة، مثل الإمام أحمد بن حنبل، وأبي حاتم الرازي، والدارقطني، وابن حجر العسقلاني، في الترجيح بين الروايات المختلفة.
- التداخل بين الترجيح والتعليل :ثبت أن غرابة الإسناد ليست قاعدة مطردة، إذ استخدمت أحيانًا في الترجيح، وأحيانًا أخرى في التعليل والتضعيف، مما يدل على مرونة منهج المحدثين في النقد الحديثي.
- عناية نقاد الحديث بموازنة نسق الرواة في الإسناد بمواقعهم في عامة الأسانيد، والنظر فيه عند الترجيح بين الروايات.
- عدم ثبات القاعدة على كل الأحاديث :ليس كل سند غريب يكون مرجحًا أو معللًا، بل يعتمد الأمر على القرائن المصاحبة للحكم النقدي لكل حديث على حدة.
- الترجيح بقرينة غرابة السند هو العكس تماماً لقرينة التعليل بسلوك الجادة، فكل طريق أعلها النقاد بسلوك الجادة، هو ترجيح منهم للطريق الآخر المروي بالإسناد المستغرب، والله أعلم.

وفي الختام، فإن هذا البحث يعد مساهمة في إبراز أحد المناهج الدقيقة في علم الحديث، ونسأل الله أن يكون نافعا للباحثين في هذا المجال، ومكملا لما سبقه من جهود العلماء في نقد الحديث وتمييز صحيحه من ضعيفه، والحمد لله رب العالمين.

ISSN : 2410-1818

المصادر والمراجع

- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، "النهاية في غريب الحديث والأثر"، تحقيق طاهر الزاوي، (د.ط)، بيروت، المكتبة العلمية، 1979ه).
- أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، "العلل ومعرفة الرجال"، تحقيق وصي الله عباس، (ط1، الهند، الدار السلفية، 1408ه).
- أحمد بن حنبل، "مسند الإمام أحمد بن حنبل"، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، (ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة 1421ه).
- أحمد معبد عبد الكريم، "ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الأفراد والتكرير والتركيب ودلالة كل منها على حالة الراوي والمروي"، (ط1، الرياض، أضواء السلف، 2004م).
- الأرموي تاج الدين محمد بن حسين بن عبدالله، "الحاصل من المحصول في أصول الفقه"، تحقيق عبدالسلام أبو ناجي (ط1، بنغازي، جامعة قاريونس، 1994م)
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، "صحيح البخاري"، تحقيق محمد زهير بن ناصر، (ط1، دار طوق النجاة، مصورة عن السلطانية، 1422ه).
- البخاري، "التاريخ الكبير"، (د. ط)، حيدر أباد، دائرة المعارف العثمانية، (د. ت).
- البخاري، "الأدب المفرد"، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، (ط3، بيروت، دار البشائر الإسلامية، 1989م).
- البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد المعروف بالبزار، "مسند البزار"، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، (ط1، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، 1988م)
- البيضاوي، أبو سعيد عبدالله بن عمر البيضاوي، "منهاج الوصول إلى علم الأصول"، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، (ط1، بيروت، دار ابن حزم، 1429ه).
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، "السنن الكبرى"، تحقيق محمد عبد القادر عطا، (ط3، بيروت، دار الكتب العلمية، لبنان، 1424ه).
- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى ابن الضحاك، الترمذي، "الجامع الكبير "سنن الترمذي"، تحقيق بشار عواد معروف، (ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998م).
- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، "علل الترمذي الكبير"، ترتيب أبو طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي وآخرون، (ط1، بيروت، عالم الكتب، 1409ه).
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الجرجاني، "التعريفات"، تحقيق مجموعة من العلماء، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1983م).

ISSN : 2410-1818

- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، "علل الحديث"، الحنظلي الرازي، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/خالد بن عبدالرحمن الجريسي، (ط1، الرياض، مطابع الحميضي، 1427ه).
- الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه ابن نُعيم النيسابوري المعروف بابن البيع، "المستدرك على الصحيحين"، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1411ه).
- ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، "الثقات"، تحقيق دائرة المعارف العثمانية، (ط1، الهند، مطبعة دائرة المعارف، 1973م).
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر"، تحقيق نور الدين عتر، (ط3، دمشق، مطبعة المصباح، 1423ه)..
- الحميدي، أبو بكر عبدالله بن الزبير الحميدي، "مسند الحميدي"، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، (ط1، بيروت، درا الكتب العلمية)
- ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، "صحيح ابن خزيمة"، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، (ط3، بيروت، المكتب الإسلامي، 1424ه).
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، "تاريخ بغداد"، تحقيق بشار عواد معروف، (ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1422ه)..
- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي، (ط1، دار طيبة، الرياض، 1405ه).
- الدارقطني، أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد، "سنن الدارقطني"، تحقيق شعيب الارناؤوط وآخرون، (ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1424ه).
- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبدالصمد الدارمي، "الرد على الجهمية"، تحقيق بدر بن عبدالله البدر، (ط2، الكويت، دار ابن الأثير، 1416ه).
- أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني، "سنن أبي داود"، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط، بيروت، المكتبة العصرية، د.ت).
- ابن دريد، محمد بن الحسن بن دريد، "جمهرة اللغة"، تحقيق رمزي بعلبكي، (ط1، بيروت، دار العلم للملايين، 1987م).
- الرازي، محمد بن أبي بكر الرازي، "مختار الصحاح"، (ط5، بيروت، المكتبة العصرية، 1999م)
- الرازي، محمد بن عمر بن الحسين، "المحصول في علم الأصول"، تحقيق طه العلواني، (ط1، الرياض، جامعة الإمام، 1400ه).

ISSN : 2410-1818

- ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، "شرح علل الترمذي"، تحقيق نور الدين عتر، (ط1، سوريا، دار السلام، 2016م).
- الزركشي، أبو عبدالله بدرالدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، "البحر المحيط في أصول الفقه"، تحقيق محمد تامر، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1421ه).
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، "معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم"، تحقيق محمد إبراهيم عبادة، (ط1، القاهرة، مكتبة الآداب، 2004م).
- الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، "المصنف"، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، (د.ط)، الهند، المجلس العلمي، المكتب الإسلامي، بيروت، 1403ه).
- طارق عوض الله بن محمد، "الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات"، (ط1، الرياض، دار زمزم، 1417ه).
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، "المعجم الكبير"، تحقيق حمدي السلفي، (ط2، مصر، مكتبة ابن تيمية، 1415ه).
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، "المعجم الأوسط"، تحقيق طارق عوض الله، (ط1، القاهرة، دار الحرمين).
- ابن أبي عاصم، أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، الآحاد والمثاني، تحقيق باسم الجوابرة، (ط1، الرياض، دار الراية، 1411ه).
- ابن أبي عاصم، أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، السنة، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، (ط1، بيروت، المكتب الإسلامي، 1400).
- ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري القرطبي، "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، تحقيق مصطفى العلوي، (ط1، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387ه).
- ابن عدي الجرجاني، أبو أحمد عبد الله بن عدي، "الكامل في ضعفاء الرجال"، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997م).
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، "معجم مقاييس اللغة"، تحقيق عبد السلام هارون، (بيروت، دار الفكر، 1979م).
- الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان، "المعرفة والتاريخ"، تحقيق أكرم ضياء العمري، (ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1401ه).
- ابن قانع، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع، "معجم الصحابة"، تحقيق صلاح المصراتي، (ط1، المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية، 1418ه).

ISSN : 2410-1818

- ابن ماجة، أبو عبد اللّٰه محمد بن يزيد القزويني، "سنن ابن ماجة"، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (ط1، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (د.ت).
- المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف"، تحقيق مجموعة من المحققين، (ط1، بيروت، طار الكتب العلمية، 1400ه).
- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، "صحيح مسلم"، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، (د.ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د.ت).
- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، "السنن الكبرى"، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، (ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1421ه).
- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، "السنن الكبرى"، تحقيق فاروق حمادة، (ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1406ه).
- نورالدين عتر، "لمحات موجزة في أصول علل الحديث"، (ط1، مصر، دار السلام 2013م).

ISSN : 2410-1818

مجلـــة الأندلـــس للعلـــوم الإنسانيـــة والاجتماعيـــة
مجلـــة دوليـــة شهـريـــة علميـــة محكمـــة
الترقيـــم الدولي الإلكتروني : ISSN : 2410- 521X
الترقيـــم الدولـــي الورقـــي :ISSN :2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلـــة مفهرســـة فـــي المواقـــع الآتيـــة :

العام	2020	2021	2022	2023	2024
معامل أرسيف	0.0366	0.2692	0.1954	0.3759	0.3068
معامل التأثير العربي	1.60	1.60	1.73	1.25	1.55